

939- ليس من حق إنسان أن يتنازل عن حقه !!!**بدلا من تعتعة الدستور****تنويه :**

مقال قديم نشر في الأهرام: 26-8-2002 ووجدت أنه يستحق إعادة نشره اليوم، بعد إن نعطيه عنوان "تعتعة" لعله يؤكد ما نشرناه هنا منذ أسبوع.

يبدو أنه لا شيء يتعتع من مكانه!!!!

ليس من حق إنسان أن يتنازل عن حقه !!!

إن ما هو أخطر من قتل الأبرياء، أو احتلال الأرض، أو استغلال الآخر، هو حرمان شعب (أو طبقة أو فرد) من الوعي بحقوقه أصلا كما خلقه الله. كان ذلك يتم قديما بشكل معن ومباشر في مجتمعات الإقطاع ونفى المرأة، بل إنه كان ينظر له في فلسفات لها وجاقتها النسبية من أفلاطون حتى نيتشة، لكن هذا وذاك كان صريحا ومعلنا بحيث يمكن مواجهته، والحوار معه، واستلهام ما وراءه من إيجابيات، ورفض أو تعديل سلبياته. لكن كثيرا مما يجري الآن يتمادى في نفس الخطأ مستعملا وسائل إعلامية، وشبه علمية، أخفى خبثا، وأخطر ظلما، وأبشع استغلالا.

نحن نتصور أن ما ينقصنا هو أن نعرف واجباتنا أكثر، باعتبار أننا نعرف حقوقنا بدرجة كافية. وهذا هو ما يحتاج إلى مراجعة، وهو موضوع هذا المقال.

* تبدأ الحكاية بمجرد أن يولد طفل ينتمي إلى نوع من الأحياء يسمى "الإنسان"، إذ تصبح له حقوقا تلقائية بما أكرمه الله بشرا سويا، وبما اختاره أجداده من حمل الأمانة (الوعي-الحرية). إن حقوق المولود البشري لا تحتاج إذنا من أحد، ولا هي منحة من منظمة، ولا هي مقصورة على ماكتب في ميثاق ما.

* الذي يحدث لهذا المولود البشري، في مجتمع أو عالم ظالم جاهل قوى متغطرس- هو أنه يتعرض لتجهيل منظم، بتعليم فاسد، و إعلام مغرض، وعلم زائف، فتكون النتيجة أن تتوارى حقوقه الطبيعية في عتمة الفكر المصنوع، أو تتراجع في خلفية السعى الدائب للحصول على الضروريات الأساسية.

* يترتب على ذلك أن يصبح "الوعي بالحق" الطبيعي بمثابة ذنب يرتكبه من ينتبه إلى ضرورته، وهات يا صراع، وهات يا خداع، وهات يا ثورات، وهات يا تسكين بمواثيق وألعيب، لكن الإنسان ظل ينتصر في تأكيد حقه أكثر فأكثر. هذا ما تكرر عبر تاريخ البشرية كلها. كانت البشرية قادرة دائما على تصحيح نفسها أولا بأول بالثورات، والتقدم، والخضارة، والإبداع.

* مع تهادى الأدوات الحديثة -أدوات التواصل المعولة- في قدرتها وسرعتها على تشكيل وعى الناس- عبر العالم : كما يراد له، وكما يراد به، وليس كما هو، ولا كما يعد، أصبح أى خطأ عابر يمثل تهديدا للنوع البشرى برمته. لم يعد الظلم يقتصر على اغتصاب أرض محددة، أو هزيمة شعب بذاته، وإنما أصبح الظلم قادرا على تشويه وعى البشرية جمعاء لصالح أطماعه.

* لكي تتم مواجهة هذا الخطر، على المظلومين في كل مكان في العالم أن ينتبهوا إلى ضرورة التضاضر لامتلاك نفس الأداة القادرة الأحدث - أداة التواصل المعولة - ليحذقوا استعمالها معا في الدفاع عن الجنس البشرى (دون استثناء الظلمة الأغبياء).

* يواكب ذلك ضرورة إعادة التعرف على حقوق الإنسان المهملة الغائبة عن المواثيق بمزيد من الكشف عن الطبيعة البشرية بكل أدوات المعرفة غير القاصرة على منهج محدود، يقال له "المنهج العلمي"، ليستمر الاكتشاف، فالممارسة، فالتصحيح إلى ما لا نهاية.

* إذا كنا قديما نردد أن "الحق أحق أن يتبع"، كما نكرر أنه "ما ضاع حق وراءه مطالب"، فإن المطلوب الآن ليس مجرد الاطمئنان إلى شعار معلن، أو مطالبة لروح، بل هو أن تكون البداية بالتعرف على حقوقنا الطبيعية، خصوصا تلك الحقوق المهملة، والمهمشة، والمنكرة.

* ثم إنه لا يكفي التعرف بالإعلان، بل إن المجتمع الإنسانى السليم لا بد أن يتيح فرص الوعي بهذه الحقوق حتى تختلط بلحم ودم كل منّا، فلا يستطيع، ولا يملك، أحدا أن يتنازل عنها إلا إذا تنازل عن بشريته.

* إن خطر ما يجرى في فلسطين الآن (وفي غيرها) لا يكمن فحسب في مناورات التأجيل، وألعاب التفسير، وإهانات الكرامة، وقتل الأبرياء، وهدم المنازل، وتجريف الأرض، أخطر من ذلك كله هو الاستدراج للحرمان من الوعي بكافة الحقوق الطبيعية لفئة من البشر. إن الزعماء المفاوضين قد يتنازلون (لظروف مرحلية أو من قبيل التكتيك...إلخ) عن بعض السلطات، أو حتى عن بعض الأرض، ولكنهم ليس من سلطتهم، ولا في مقدورهم أن يتنازلوا-بالنيابة- عن الحقوق التي لا نكون بشرا إلا بها.

* إن حقوق البشر الطبيعية أوسع وأعمق وأخطر من كل ما

كتب في الموثيق. أُلحِت إلى بعض ذلك فيما سبق نشره في هذا الموقع مما لم يعتده الناس مثل: حق الخلم، وحق الدعاء، وحق الاستجابة، وحق الإبداع (لكل الناس دون استثناء)، بل إنني يمكن أن أضيف إلى هذه المجموعة حق الإيمان (الذي يحرم منه الكثيرون، ليس فقط بالأيديولوجيات الملحدة، ولكن بسوء تفسير بعض الأديان)، وحق الشك، وحق اللعب، بل وحق الجنون (كخطوة مسنولة في عملية الإبداع). إننا كلما ازددنا معرفة بالطبيعة البشرية ازددنا وعياً بحقوقنا الأصيلة، وازدادت فرصنا لنكون بشراً أفضل، كما خلقنا الله .

* هذا هو ما يربط المعرفة، بالوعي، بالإيمان، بالتطبيق. وهذه هي مهمتنا حتى لا نقنع باستلام شهادات "الأيزو" الأمريكية الصنع، لإثبات كفاءتنا في "سمعان الكلام" في مادة "حقوق الإنسان المستوردة"!!.